

اقتصاد

عصام شلهوب

أي سبيل إلى إنقاذ الاقتصاد؟
تحفيز الاستثمارات ووقف نزف الخزينة

الوضع الاقتصادي اللبناني يحتاج إلى المعالجة بسرعة. العجز في الموازنة مرتفع، والدين العام وصل إلى 81 مليار دولار، أي إلى ما يوازي 150% من الناتج المحلي. لكن، على الرغم من كل الظروف القاسية، فإن الاقتصاد لم يصل بعد إلى شفير الهاوية، ولا يبدو أنه يتجه إلى أزمة

المسؤولون السياسيون واعون إلى الوضع الاقتصادي، لكنهم لا يتمتعون بحس المسؤولية، خصوصاً وأن الأمور تذهب إلى التأجيل والمماطلة، فيما الجمود السياسي الحاصل يعرقل اصلاحات عاجلة، ويترك البلاد المثقلة بالديون عرضة للمخاطر. من هنا، يعتبر تأليف الحكومة حالياً ضرورة لوقف الانهيار الاقتصادي والافلاس النقدي، ربطاً بالاصلاحات المطلوبة من الدولة في هذا المجال، كما فرضها صندوق النقد الدولي، مشدداً على وجوب أن تكون فورية وكبيرة.

المقصود أن تحدث تغييراً سريعاً وجذرياً. هذه الاصلاحات لا تتم من دون ارادة الحكومة وبشكل جدي وفعال. يجمع خبراء الاقتصاد على ان انقاذ الوضع يكون بتطبيق مسألتين: الاولى تحفيز الاستثمارات، والثانية وقف نزف الخزينة أي الهدر والفساد في الدولة. بالنسبة إلى الاستثمارات، لن تتوفر إلا من خلال مشاريع مؤتمر سيدرا التي لا يمكن ان تنفذ إلا بوجود حكومة تحقق الاصلاحات التي اشترط المؤتمر تنفيذها، والمتمثلة في

سرّوع: الاقتصاد ينتظر
الحلول الكبرى للمنطقة

■ كثر الحديث عن ان الاقتصاد الوطني يتجه نحو الانهيار. على ماذا استند اصحاب هذا الرأي؟

□ للوصول إلى نتيجة مؤكدة، لا بد لنا من معرفة المراحل التي قطعها هذا الاقتصاد طوال السنوات الاربعين الماضية، أي منذ بداية الحرب الداخلية عام 1975. عرف لبنان خلالها اهم مرحلة تنمية مستدامة نظراً إلى دوران العجلة الاقتصادية وانتقالها من المركز الاساسي في بيروت إلى بقية المناطق. ثم انتقلنا إلى مرحلة الانهيار والاعمار بعد مؤتمر اوسلو التي امتدت منذ عام 1993 ولغاية عام 1996. وبعدها توافرت كل عناصر البنى التحتية، قامت اسرائيل بالاعتداء على لبنان من خلال عملية "عناقيد الغضب"، دمرت خلالها محطة الكهرباء في منطقة الحازمية وهي المرة الاولى التي اصيبت بها البنى التحتية. بعد هذه العملية دخل لبنان في مرحلة ركود سببه التوتر السياسي بين الاطراف، لكن هذه المرحلة تميزت بسياسة سليمة وهي الثبات النقدي. بعد عام 1996 جاءت حكومة الرئيس سليم الحص، فبدل ان تنظر إلى المستقبل، نظرت إلى الوراء وبدأت عملية الكباش السياسي الواسع، وتركزت على اثبات اية نظرية اقتصادية هي الاسلام. كان من نتيجة ذلك توقف عملية النمو بشكل ملموس، ومر لبنان في فترات انفراج محدودة من دون العودة إلى الوراء، أو التقدم إلى الامام وفق قوته أو مقدرته. هذه الفترة تميزت بنمو محدود واستمرت إلى عام 2005. بعد عملية اغتيال الرئيس رفيق الحريري وخروج القوات السورية من لبنان، وبعد الحرب الاسرائيلية عام 2006، دخل لبنان في مرحلة نمو مهمة، من ابرز مؤشرات القطاعان العقاري والسياحي. استمر النمو على وتيرة عادية لغاية عام 2007، ومن عام 2008 لغاية عام 2010 سجل الاقتصاد نمواً وصل إلى نحو

24% وخلال أزمة سياسية مهمة. اثبت لبنان بذلك ان لديه قدرة ومناعة ضد الازمات السياسية بفعل الادارة والنظام المصري.

■ من الملاحظ انه مع النمو الذي بلغ نحو 24% اواخر عام 2010، ارتفع نمو الدين العام والعجز في الموازنة؟

□ اسباب ذلك ان النمو الاقتصادي لم يستثمر بشكل سليم حتى تتأمن للخزينة الاموال المطلوبة. مردود النمو الاقتصادي ذهب إلى اصحاب العلاقة من ارباب عمل ومستثمرين وموظفين. لم تستفد الطبقة العاملة من النمو الاساسي لا على شكل زيادة اجور ولا على شكل مكافآت. لم تتوافر جباية ضريبية صحيحة تتناسب ونسبة النمو، لذلك لم تمل الخزينة نصيبها. استمر الدين العام والعجز خلال السنوات من 2008 ولغاية 2010. اما الفترة التي بدأت منذ عام 2011 ولغاية اليوم فهي الفترة الاصعب، لانها امتدت من دون انفراجات وبنسب نمو غير كافية لادارة الدين العام والعجز.

■ لماذا لم يغتنم لبنان الفرصة؟

□ لم نغتنم الفرصة لاننا عشنا توترات متلاحقة. اضافة إلى ان مصالح الدول عملت على اعطاء لبنان فترات من الانفراج واخرى من التوترات وبادوات داخلية، هناك لعبة مصالح سياسية وبلدنا جزء من هذه اللعبة. لقد كان محط اهتمام من الجميع لناحية الازدهار والتقدم، لكننا اليوم نلهث حتى نتمكن من اللحاق ببعض الدول المحيطة بنا على الصعيد التكنولوجي. لبنان يملك القدرات لكنها ليست مجموعة بشكل يتناسب مع المفهوم المستقبلي للتكنولوجيا الحديثة التي ستغير مفهوم الادارة المالية العامة والصناعة المصرفية. اعود لأؤكد اننا لن ننهار ولكننا سننمو منهكين.

سنخرج من الأزمة لكن
في حال ضعف

الخبير الاقتصادي والمالي الدكتور جو سرّوع.



■ ما هي اسباب ذلك؟

□ المشاكل التي نعيشها كل يوم. نحن ننظر فقط إلى القضايا السياسية، لكننا لم ننظر إلى المعوقات التي اصبنا بها، سواء كانت أمنية أم سياسية، والتي ساهمت في تأخير نمو الاقتصاد. هدفها طبعاً اضعاف مقدرات لبنان إلى حين بدء إعادة بناء المنطقة.

■ يعني ذلك اننا امام انهيار اقتصادي؟

□ اطلاقاً، سنخرج من الوضع الذي نحن فيه اليوم من خلال الاصلاحات المطلوبة، والعمل على إعادة الثقة من خلال تشكيل الحكومة اولاً، والتأكيد على حل كل الملفات الاساسية العالقة التي تؤثر على المالية العامة وبرزها ملف الكهرباء، وجباية الضريبة بشكل اساسي وشفاف، وبالنسبة الموازية للنمو.

■ ماذا عن الضرائب التي يمكن فرضها مستقبلاً؟

□ لا يمكن فرض ضرائب جديدة في ظل

العجز الحالي. الإصلاح يعيد الثقة ويضبط المالية العامة مضافا الى نسب النمو، ما يساعد على خفض العجز الى مستويات مقبولة. الوضع غير ميووس منه، وانهيال الليرة غير مطروح على الاطلاق لان نسبة الدولار وصلت الى نحو 72% بالاضافة الى 45 مليار دولار موجودات المصرف المركزي. بالاضافة الى قطاع الاتصالات التي تقدر موجوداته بنحو 20 مليار دولار. لذلك من المفترض ان يؤمن عائدات بنحو 7%، اي نحو مليار و200 مليون. وهناك نحو 20% من الموجودات المصرفية لا تذهب الى الدولار، بالاضافة الى ما تملكه المصارف من ودائع بالدولار في الخارج والتي تقدر بنحو 7% .

يحكى عن تحويلات الى الخارج ماذا عنها؟
لا تحويلات بالمعنى العام والا لكان ميزان المدفوعات حقق عجزا باكثر من 600 مليون دولار. انهيار البلد غير مطلوب، في حين ان الاستقرار هو المطلوب والمدعوم لجهة الوضع الامني. اما الاقتصاد فممنوع من التراجع وفي

الوقت نفسه ممنوع من التقدم، في انتظار الحلول الكبرى للمنطقة، ونحن على ابواب هذه الحلول. لذلك سنتطلق جميع دول المنطقة اقتصاديا من النقطة ذاتها.

■ اذا، ماذا ننتظر وما هو المطلوب؟
المطلوب ان يبدأ الاقتصاد بالتوازن. اهمية لبنان بخبرته الاقتصادية وطاقاته البشرية وعلاقاته الدولية، وبالانتشار الاغترابي، وبالتالي قدرته على جذب الاستثمار الى الداخل ومنه الى دول المنطقة.

■ هل سنخرج من هذا الواقع؟ وما هو مصير مؤتمر "سيدرا" في ظل الوضع القائم؟
سنخرج منها لكن بحالة ضعف. مع وجود القطاع المصرفي الصلب ستأتي نتائج المؤتمر في مجملها ممتازة، فقد تمكنا من الحصول على دعم مالي لاجال طويلة وبفائدة رمزية. الهم من كل ذلك، توافر جميع المشاريع التي ستنفذ بادارة مهنية متشددة لن تسمح لمن يشاء بالتلاعب

حبيقة: انجاز الموازنة وضبط الانفاق ومكافحة الفساد تلجم التدهور

الاقتصادية التي ستظهر نتائجها مع الوقت. حتى الان يمكن انقاذ الوضع اذا تم الاسراع في تشكيل الحكومة وبدء تنفيذ المشاريع المطروحة التي تهم المواطن وابرزها ملفات الكهرباء، الفساد، النفايات وغيرها. الوقت لا يزال ملائما لبدء عملية الترميم والانقاذ.

■ لكن الوضع الاقتصادي الذي نعاني منه اليوم هو نتيجة تراكمات سابقة وليس فقط لعدم وجود حكومة. كيف يمكن ربط المعالجات بتشكيل الحكومة؟

□ وجود حكومة افضل من عدم وجودها. فهي تسهل العمل، وتغير نظرة المجتمع

بها، وسيكون هناك نوع من الانضباط الكلي في ادارة المشاريع، بحيث لا يستخدم الدعم المالي في غير وجهته الصحيحة. الحلول لا تحتل التأجيل والا سنبقى ضمن دائرة تفويت الفرص. لدينا مسؤولون يملكون موهبة تقوم على عدم تفويت فرصة من هذا النوع.

■ لكن "سيدرا" يطالب باصلاحات؟
□ مشاريع "سيدرا" يجب ان تترافق مع عملية اصلاح شاملة، وخروج من البيروقراطية الادارية القاتلة لكل مشروع. لذلك، فان اي تأخير اداري لتنفيذ المشاريع المطروحة سيفقد معناها او اهدافها كليا. علينا مواكبة الامور وفق تكنولوجيا مالية حديثة حتى نتمكن من بناء جسر لكل عمليات ادارة الدولة، وعلينا معرفة مدى الاصلاحات المطلوبة. نتائج المشاريع المطروحة لن تظهر بصورة مفاجئة، ولكنها ستعيد الثقة الى البلاد. ما يعزز هذه الثقة هي الاصلاحات التي ستواكبها والتي ستؤمن وفرا في اماكن اخرى كالمالية العامة من كل الجوانب.

الدولي تجاهنا وتعيد الثقة بنا، كما انها مدخل لبدء اتخاذ القرارات. اما عدم وجود الحكومة، او الاستمرار في الاشتباك السياسي في كل مرة نريد تشكيلها، فيعطي انطباعا للمجتمع المحلي والدولي باننا بلد لا يمكن ادارته، وهو امر خطير جدا. هذا الامر يدفعنا الى الحديث عن تعديلات كثيرة يجب ان تحصل على كل الصعد الدستورية والقانونية والاقتصادية. الموضوع يتعدى الملفات اليومية الى مواضيع تطاول اسس الدولة. انطلاقا من اقتناعي بأن رئيس الجمهورية ليس رجلا انتحاريا يسعى الى ضرب عهده، اتمنى ان يرعى بحكنته المعهودة ايجاد الحلول الواجبة لتشكيل

الحكومة، والضغط في سبيل تقديم التنازلات امام عملية التشكيل، خصوصا واننا امام استحقاقات دولية منها نتائج مؤتمر "سيدرا" التي تحتاج الى قرارات حكومية.

■ الا تعتقد ان الوضع الاقتصادي ليس محكوما فقط باسباب محلية، بل ايضا باسباب خارجية، وهذا ما يؤثر عليه سلبا؟
□ هذا امر طبيعي، فنحن نتأثر حكما بالوضع السوري والعراقي وحتى الايراني والخليجي. الاسباب الخارجية لا يمكن الا التأثير بها خصوصا وانها تشكل ضغطا كبيرا على الوضع الاقتصادي الداخلي. نتمنى ان تحل هذه القضايا الكبيرة في اسرع وقت ممكن. الوضع الخارجي يؤثر بنسبة الثلثين والوضع الداخلي يؤثر بنسبة الثلث. علينا ان نحل نسبة الثلث عبر تشكيل الحكومة وبدء معالجة الملفات الداخلية. وضعنا استثنائي ومرحلي وانتقالي، ومن الضروري الانتقال نحو الافضل.

■ هناك من يتحدث عن خوف فعلي لدى المواطنين ورجال الاعمال. حتى انه بدأ الحديث عن سحب اموال وان بكميات محدودة ونقلها الى الخارج. كيف يمكن الخروج من هذه الحالة؟

□ بعدم البكاء والاستسلام والسعي الى ايجاد الحلول. فهي متوفرة وفي متناول اصحاب المسؤولية الذين عليهم اللجوء الى تنفيذها في اقرب وقت. اما التحويلات المالية فالحديث عنها اكبر من حجمها، فهي محدودة جدا ولا يمكن التعويل عليها. نحن نملك نحو 180 مليون دولار ودائع في المصارف، وهو امر جيد جدا ويوازي 3 مرات الناتج المحلي. اعتقد ان اصحاب الایداعات لن يقدموا على تحويل اموالهم لسببين: اولاً نسبة الفائدة التي تدفع على الایداعات وهي غير موجودة في الخارج على الاطلاق. وثانياً وضع المصارف العالمية غير مستقر والاسباب معروفة. القطاع المصرفي اللبناني هو ضمان اكيد نظرا الى صغر حجمه وحرص اصحابه على متانته

من خلال ادارة سليمة ورقابة صارمة يمارسها مصرف لبنان على هذا القطاع. من هنا، لا اعتقد ان الحديث عن التحويلات صحيح. اعود واؤكد ان الوضع يمكن معالجته عبر تشكيل الحكومة، وبدء اتخاذ القرارات لحل جميع الملفات العالقة. اعتقد ان الایداعات التي تقارب 180 مليون دولار يمكن ضخ جزء قليل منها يقدر بنحو 5 مليارات ليرة في الاستثمار الداخلي، تساعد بشكل اكيد على تحقيق نمو ربما يصل الى 3%. ولان اقتصادنا صغير يمكننا من خلال تخصيص 5 مليارات للاستثمارات الداخلية ان نحقق نحو 20 مليار دولار زيادة في الناتج المحلي. مشاريع الاستثمار موجودة ومدروسة وجاهزة للتنفيذ. والقطاع الخاص على الرغم من كل ما يحدث يسعى الى وضع مشاريع مستقبلية في قطاعات صناعية وزراعية متعددة وممثلة للملايين من الدولارات. فلو كان الوضع بهذا السوء الذي يتحدث عنه البعض لاسباب اجهلها، لماذا اقدم مثل هؤلاء المستثمرين على اطلاق مشاريعهم المستقبلية وبهذه الكمية من الاموال.

■ اذا لم تشكل الحكومة هل يعني ان "سيدرا" قد طار؟

□ لا لن يطير "سيدرا"، ولكنه لن يعود كافيا لان وضعنا سيذهب نحو الاسوأ. المعالجة التي كانت تحتاج الى حبة واحدة من "بنادول" ستحتاج بعد فترة الى حبتين. هذا امر لا يجوز لذا يجب على الجميع تحمل مسؤولياتهم. مؤتمر "سيدرا" اليوم مثابة حبة "بنادول"، لذلك نحن في حاجة اليها لتخفيف الوجد وليس بعد مدة حين يشتد الام.

■ كيف يمكن انقاذ الوضع الاقتصادي عمليا؟
□ اولاً بتشكيل الحكومة وبدء معالجة الملفات المطروحة والاساسية. على الدولة وضع الاطر الهادئ للقطاع الخاص لبدء عملية الاستثمار حيث يحل ثلث المشاكل الداخلية فيخفف من تأثير الثلثين الخارجيين السلبيين.

مشاريع الاستثمار موجودة ومدروسة وجاهزة للتنفيذ



الخبير الاقتصادي الدكتور لويس حبيقة.

■ ما هي الخطوات العملية الاولى التي تساعد في لجم تدهور القطاع الاقتصادي؟
□ الموازنة والانفاق العام ومحاربة الفساد، علما انه لا يمكن البدء بهذه الامور قبل تشكيل الحكومة. انها حلقة مترابطة يجب العمل على استكمالها. انا ارفض المنطق الذي يقول ان الوضع صعب وليس في استطاعتنا القيام بأي عمل. الوضع الصعب وينبغي علينا العمل قدر المستطاع للتخفيف من اثاره السلبية. نحن نعاني اليوم من التقصير لاننا لا نرى محاولات جدية للمعالجة، ولا نشعر تاليا بأن المسؤولين على دراية وادراك للوضع القائم.

■ يبدو انك تنظر الى الوضع بتفاؤل؟
□ عندما تتحقق النقاط التي طرحتها اقول اني طبعا متفائل. يجب ان نلمس الخطوات التي تتم هذا التفاؤل. هذه الخطوات الواقعية تساعد على وقف التدهور وتكون نقطة انطلاق نحو التحسن. الليرة اللبنانية اليوم ثابتة ولا خوف عليها، لكن ما نخاف عليه هو ادارة البلد.